

لا يشيخه ان يستعمله في هذه الحالة فان سلم على قال ابو
 حنيفة يرد عليه السلام بقوله لا يشيخ وقال ابو يوسف لا يرد
 اصلا ولا بعد الفسخ وقال محمد بن عبد الله الفراء في المأثور
 الشاس والثلثون السلام عند الجاه فانه ايضا كالمع
 وكذا يكبر الصبي في هذه المواضع الشيخ والشاذل
 الدعاء على امرئ خصوصا بالموث على الكفر فانه كفر عند الامم
 وعند الاخرى ان كان لا يستحق الكفر واما الدعاء بغيره
 فان لم يكن ظاهرا فليجوز وان كان فيجوز بقدر ظنه
 وليجوز التعدي والاول ان لا يدعو عليه ملة الشان
 والثلثون الدعاء للكافر والظالم اليقاع ومحمدا
 المراد بلك شرط الايمان والعدل والمصالحة فانه لا يجوز
 لانه قضاء بالمعصية بل يقتصر في الدعاء على التوبة و
 الصلوة ورفع الظلم الشاس والثلثون الكلام
 عند قراءة القران فان استماع الرعاء والامهات
 عند قراءة واجب مطلقا في ظاهر المذهب قال الله تعالى
 قرع القران فاستمعوا له الاية فان العبرة بعموم اللفظ
 واطلاقه للخصوص والسبب في تعيينه كما في الاحكام

كبره وقال قاضي ابن ابي يوسف وقال الطحاوي
 اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا علي
 على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة قالوا ما رآه
 يصح على النبي صلى الله عليه وسلم بل يستحب ويسكت ان الاستماع
 فرض والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة يمكن بد هذه الحالة
 انتمى كلامه في الحديث جعل اسم على رجل والا ما يخطب
 عليه في نزهة وكذا اذا عطس حمد الله تعالى ونزهة من ذم
 واجب ويمكن اقامة هذا الواجب على وجه لا يخفى الا
 هكذا قال ابو يوسف والاصح ان لا يجزئ له ان يجزئ
 بالانتماء وبغيره في الثانية وله يستعمل على احد
 للخطبة ولا يشترط الماطل في فعله للمؤذنين فمن
 ما ينشأ في حال الخطبة من التصلية والتضيئة والتأني
 والاشارة على السلطان عند ذكره من تعجب منه على
 قدر البراج والثلثون كلام النبي بعد صلوة النبي صلى
 الصلوة وفيها الاطوار الشافعية مكرهة في الاستماع
 الكلام في الحديث عند قراءتها فانه مكره ايضا
 وفي الثانية رجل يستعمل في الخلاء يتفق ابو يوسف

قال ابو يوسف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

عطفها على ما جاز

هذا الحديث يدل على ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخلاء حرجية

لا يشيخ